

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ
ⵜ ⴰⵎⴰⵔⵉⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵏⴰ ⵏ
ⵏⴰⵙⴰⵔⴰ ⵏ ⵉⵎⴰⵏⴰ ⵏ ⵉⵎⴰⵏⴰ



المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ROYAUME DU MAROC - MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME, DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

خلال الندوة الوطنية حول

المساواة بين الرجال والنساء ضمانة للتقدم

الرباط، الجمعة 07 مارس 2014



بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على رسول الله..
السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون
السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب
السيدات والسادة ممثلي القطاعات الوزارية
السيدات والسادة ممثلي الجمعيات
السيدات والسادة ممثلي التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف
حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أتوجه في البداية بالشكر لكم على الدعوة الكريمة لمشاركتكم افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي حول موضوع "المساواة بين الرجال والنساء ضمانا للتقدم"، والذي لا يشكل فقط تعبيرا عن الحاجة الملحة للمدارسة والتشاور في موضوع المساواة بين المرأة والرجل ودوره في تحقيق التنمية وضمان التقدم، ولكن أيضا آلية خلاقية لتلاقح الأفكار وتكامل الجهود التي تبذل على المستوى الوطني والدولي.

كما أود بهذه المناسبة الإعراب عن إشادتي بروح التفاعل والحيوية والدينامية التي تطبع عمل جميع الفاعلين بالمملكة المغربية في قضايا المساواة بين النساء والرجال، من قطاعات حكومية وهيآت وطنية ونسيج جمعي وفعاليات أكاديمية وعلمية، حيث ينخرط الجميع بمسؤولية وفعالية في الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الشأن.

أيها الحضور الكريم

إن تأكيد الدستور المغربي، انطلاقا من ديباجته وعدد من فصوله، على "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما"، وعلى "تمتع المرأة والرجل، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات



المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"، وربط ذلك بمسؤولية الدولة في السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وفق مقارنة تشاركية تعتمد آليات مأسسة مكلفة بتقييم وتتبع السياسات العمومية في المجال، إضافة إلى تنصيبه على واجب الدولة في "تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والتنشئة على التثبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية والسكن اللائق، والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أو في التشغيل الذاتي، وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة والتنمية المستدامة"، يعتبر مكسبا هاما وضعنا أمام مسؤولية مشتركة لاعتماد مقارنة رئيسية في بلورة السياسات العامة، تتجه نحو قياس أثر السياسات العمومية على النساء والرجال، وتتبع وتقييم الفعل الحكومي والمجتمعي المرتبط بموضوع المساواة.

ومن هذا المنطلق وتوطيدا للمكتسبات الديمقراطية والدستورية التي حققتها بلادنا، حرصنا على دعم وترسيخ إدماج مقارنة النوع في السياسات العمومية، حيث تشكل "الخطة الحكومية للمساواة" إكراماً "2016/2012"، إطاراً لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية والتي صيغت باستحضار مقتضيات الدستور الجديد والتزامات المغرب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماته الدولية.

إن المساواة المستهدفة من هذه الخطة الحكومية هي تلك التي تركز على المساواة في الحقوق والمسؤوليات والإمكانيات والفرص، وأيضا الإقرار بقيمة مساهمات النساء والرجال على حد سواء، سواء في المجال العام أو الخاص.. وتتأسس على تعزيز التمييز الإيجابي الذي يمكن من إنصاف المرأة، وتحقيق مواظمتها الكاملة، مستنديين في ذلك على مبادئ تتوافق مع التطلع إلى بناء علاقات اجتماعية جديدة بين النساء



والرجال تهدف إلى ضمان المشاركة الكاملة والمنصفة في مختلف المجالات، كما تهدف إلى ضمان الاستفادة المتساوية من الفرص والموارد وأيضا من نتائج وثمار هذه المشاركة.

وتشكل مجالاتها الثمانية إطارا نوعيا لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية والبرامج التنموية، والرقي بمختلف المؤشرات المرتبطة بالنوع في مجالات الصحة والتعليم والشغل، والولوج بشكل عادل ومنصف لمختلف الخدمات الأساسية، والبنى التحتية، ودعم وتعزيز وصول النساء لمراكز القرار سواء السياسي والإداري، وكذا التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء ودعم مبادراتهن من أجل جعلها دعامة قوية لتعزيز حقوق المرأة المغربية ومكتسباتها.

حضرات السيدات والسادة

لعل تزامن تخليد هذا اليوم العالمي للمرأة مع تنظيم الدورة 58 للجنة وضعية المرأة، والتي ستناقش خلالها الأهداف الإنمائية للألفية ما بعد سنة 2015، سيكون فرصة لاستعراض التحديات القائمة والإنجازات التي تحققت في مختلف القضايا التي تخص المرأة، لنستحضر جميعا المكتسبات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع المرأة المغربية، ونقف عند آفاق العمل المستشرفة من أجل مزيد من الترسخ لمبادئ المساواة بين الرجال والنساء، والتي يواصل فيها المغرب مسيرته بخطى ثابتة وسديدة.

وإن اقتناعنا بأن المرأة قد قطعت أشواطا كبرى في البناء الديمقراطي التنموي لبلدنا لا يعادله إلا عزمنا على التصدي لما قد يعترضها من صعوبات وعوائق، والتي يتطلب انكبابنا جميعا على إزاحتها وتذليلها لاستكمال البناء، سبيلنا إلى ذلك الإسراع بوتيرة الإصلاحات المبرمجة وتعزيزها بإصلاحات جديدة، وتديريها بحكامة جيدة، مجددين التأكيد على الالتزام بمضاعفة الجهود ليأخذ مسارنا التنموي وتيرته القصوى، فمهما كان الطريق شاقا وطويلا لن يزيدنا إلا إصرارا في جعل ترسيخ المساواة بين المرأة والرجل الغاية من كل مبادراتنا ومشاريعنا الإصلاحية والتنموية وحجر الزاوية في مسيرة البناء التنموي الديمقراطي.



غير أن عملية بناء الوعي بالتحديات والعوائق وأيضاً بالآفاق والحلول لا يمكن أن تتم في معزل عن بعضنا البعض، ولن تنهياً لها الظروف المناسبة إلا في إطار للتفكير وتبادل الرأي المشترك، حيث تعزيز دور المرأة في تحقيق التنمية وضمان التقدم مشروط بتظافر الجهود الحكومية والمدنية الوطنية والمحلية في إعطاء المرأة الفرصة لأن تكون شريكا رئيسيا في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وليس ذلك على إرادتنا الوطنية الجماعية بعزير.

أتمنى لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح.. والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.